مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية

لأن

لأن المعرفة تسبق الرأي

نشرة رقم 47 - ديسمبر 2023

أزمة تغيّر المناخ عالمياً:
الخسائر تُحلق في عنان السماء والتمويل عالق في باطن الأرض

51 تريليون دولار حجم
الفجوة بين الخسائر والتمويل

صناديق المكافحة
30 مليار دولار تمويل و11 مليار انفاق

تمويل المناخ الأخضر:
ارتفاع 8 مرات في 8 سنوات

لأن المعرفة تسبق الرأي

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية وتنمية المجتمع
JOSOR CULTURAL DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING
دلة البركة Dallah Albaraka

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

www. josor.org
نشرة رقم 47 ـ ديسمبر 2023

بعد ٤٠ سنة أزمة:
كثير من الكلام ...
قليل من التمويل

مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي، بدأ الحديث يتواتر عالميا، خاصة عبر الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، حول قضايا البيئة المختلفة، من تصحر وجفاف وارتفاع لمنسوب المياه المالحة بالأراضي الزراعية الخصبة، والنحر وتآكل الشواطئ، وإزالة للغطاء الشجري والنباتي الأخضر، وتراجع الغابات وتلوث الهواء والانبعاثات الغازية الضارة وظاهرة الصوبة الزجاجية وتآكل طبقة الأوزون في الغلاف الجوي، وارتفاع درجة حرارة الأرض ثم تغير المناخ، والتلوث البحري، واختلال التنوع البيولوجي، وانقراض الآلاف من الكائنات، من الطيور والثدييات والزواحف وغيرها في البر والبحر، وظل الحديث عن هذه القضايا يشتد بمرور الوقت، وتشكلت المئات من المؤسسات وعقدت المئات من المؤتمرات والقمم، وتم التخطيط والتنفيذ لآلاف من مشروعات حماية البيئة حول العالم، ركز جزء كبير منها على ظاهرة تغير المناخ، وبعد هذه الرحلة الطويلة الممتدة لما يزيد على الأربعين عاما، لا تزال الفجوة كبيرة للغاية، بين مستوى الخسائر المادية الناجمة عن تغيرات المناخ التي يتعرض لها كوكب الأرض، وبين التمويل المادي المرصود والمعتمد فعليا للتصدى لها، وعند النظر لهذه الفجوة تبدو الخسائر وكأنها تحلق في السماء فيما التمويل عالق في باطن الأرض، ومع انتهاء أعمال المؤتمر العالمي لتغير المناخ " كوب 28" في منتصف ديسمبر 2023 بدبي، رصد مركز جسور هذه الفجوة، من مصادر بياناتها الأولية وهي بيانات تغير المناخ البنك الدولي- excel https://data.worldbank.org/topic/climate-chang، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لتغير المناخ United nations cli- mate change ، وقاعدة بيانات تمويل مشروعات تغير المناخ https://unfccc.int/climatefinance?home ، وبيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالمؤشرات المالية والمخاطر www.imf.org/external/terms.html، وخصص جسور نشرة هذا الشهر للتعرف عن قرب علي أوضاع التمويل مقابل الخسائر المادية الناجمة عن الاضرار.

51 تريليون دولار الفرق بين خسائر
تغيّر المناخ وتمويل مشروعات التصدي لها

جمال محمد غيطاس

على الرغم من أن المشروعات المنفذة من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة في مجال الأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ بلغت 3917 مشروعاً خلال الفترة من 2003 وحتي الآن، وعلي الرغم من مئات المؤتمرات والقرارات الصادرة في شأن حماية البيئة والتصد لتغير المناخ خلال هذه الفترة، إلا أن التمويل المخصص للتنفيذ الفعلي للحفاظ على البيئية لا يتناسب على الإطلاق مع حجم الخسائر الناجمة عن المشكلات البيئية الناجمة عن تغيّر المناخ، ما يجعل الكثير مما يقال في هذا السياق يدخل في باب الطنطنة، ويدل علي ذلك أنه عند مقارنة خسائر الدخل القومي العالمي الناجمة عن الاضرار البيئية خلال الفترة المشار إليها وفقا لبيانات البنك الدولي، بالتمويل المُعلن من قبل الأمم المتحدة واستخدم فعلياً في للتصدي لهذه الأضرار، تبين أن الخسائر تفوق التمويل بنحو 51 تريليون دولار... كيف؟.

التمويل المخصص لصناديق التصدي للاضرار البيئية ومشروعات المناخ الأخضر منذ 2003 مقابل الخسائر الحالية والمتوقعة في الدخل القومي الإجمالي العالمي حتي 2030 (القيمة بالدولار الأمريكي)

المنطقة	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	جنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادئ	غير قابل للتطبيق	الإجمالي
عدد مشروعات الصناديق	1,037	165	771	288	250	544	181	3,236
عدد مشروعات المناخ الأخضر	196	45	210	61	40	124	5	681
تمويل مشروعات الصناديق المعتمد بالمليون دولار امريكي	7,207,206,273.4	1,629,575,497.1	6,329,355,409.7	2,090,872,227.0	3,304,721,756.8	4,845,339,114.8	4,729,874,819.0	30,136,945,097.8
اجمالي تمويل أنشطة المناخ الأخضر	4,165,831,612	1,119,280,434	3,330,211,165	820,041,068	1,473,683,896	1,691,429,571	12,416,406	12,612,894,152
اجمالي تمويل أنشطة الصناديق ومشروعات المناخ الأخضر	4,165,838,819	1,119,282,063	3,330,217,494	820,043,159	1,473,687,201	1,691,434,417	12,421,135	42,749,839,249
اجمالي الدخل القومي من 2003 الي 2023	28,191,273,899,243	57,897,671,970,166	94,367,512,953,583	421,360,282,141,076	48,028,240,112,692	392,901,771,132,970		1,042,746,752,209,730
متوسط نسبة الخسارحال استمرار السياسات الحالية حتي 2030	0.06	0.06	0.05	0.02	0.07	0.05		0.05
متوسط نسبة الخسارحال الالتزام باتفاق باريس	0.06	0.05	0.04	0.02	0.07	0.35		0.04
متوسط الخسارحال استمرار السياسات الحالية	1,640,917,380,133	3,473,854,900,782	4,614,397,888,172	8,097,598,596,272	3,138,821,805,801	18,165,426,191,418	0.00	51,774,127,910,367
متوسط الخسارحال الالتزام باتفاق باريس	1,556,746,835,010	2,816,237,052,725	4,134,730,256,040	7,086,410,723,594	3,180,253,909,648	137,685,118,938,602	0.00	46,185,878,148,435
الفرق بين اجمالي التمويل ومتوسط الخسارحال استمرار السياسات الحالية	1,636,751,541,314	3,472,735,618,718	4,611,067,670,678	8,096,778,553,114	3,137,348,118,600	18,163,734,757,002	12,421,135-	51,731,378,071,118
الفرق بين اجمالي التمويل ومتوسط الخسارحال الالتزام بتعهدات باريس	1,552,580,996,190	2,815,117,770,661	4,131,400,038,546	7,085,590,680,435	3,178,780,222,446	137,683,427,504,185	12,421,135-	46,143,128,309,186

للوصول إلي هذا الرقم تتبع مركز جسور نوعين من البيانات الأولية، الأول هو البيانات الخاصة بأضرار وخسائر تغير المناخ، والثاني البيانات الخاصة بالتمويلات المرصودة للتصدي لها، وفيما يتعلق ببيانات الخسائر تم أولا تجميع وفهرسة وتحليل بيانات صندوق النقد الدولي المستخدمة في بناء السيناريوهات المتوقعة للخسائر المترتبة علي تغير المناخ من 2020 إلي 2100، التي تقدر الخسائر كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لكل دولة من دول العالم، وفي خطوة تالية تم تجميع وتحليل بيانات البنك الدولي الخاصة بالدخل القومي الإجمالي لجميع دول العالم خلال الفترة من 2003 الي 2023، ومن خلال مضاهاة نسب الخسائر الواردة في بيانات صندوق النقد مع قيمة اجمالي الدخل القومي الواردة ببيانات البنك الدولى، امكن الوصول إلي قيمة تقديرية للخسائر بكل دولة ومنطقة والعالم ككل.

من ناحية أخرى ... وعلي صعيد التمويل المخصص لمشروعات التصدي لتغير المناخ ومكافحة الاضرار الناجمة عنه، تم تجميع ورصد وتحليل البيانات الخاصة بتمويلات صناديق الانفاق علي مشروعات حماية المناخ، ومشروعات المناخ الاخضر، وتوزيعاتها علي الدول والمناطق والعالم ككل خلال الفترة نفسها 2003 الي 2023.

يعرض الجدول المرفق إحصاءات مجمعة وملخصة تمثل خلاصة المعالجات والتحليلات المشار إليها، إذ يعرض الإحصاءات وفقا لمناطق العالم وفقا لتقسيم البنك الدولي، ووفقا لبنود الانفاق والخسائر والمشروعات وخلافه، وبالنظر إلي الجدول يتبين أن الصناديق الأممية المعنية بحماية البيئة من تغيرات المناخ ومكافحة الاضرار الناجمة عن تدهورها، نفذت ما اجماليه 3917 مشروعا خلال الفترة المشار إليها، من بينها 3236 مشروعا تابعة لصناديق التصدي لتغير المناخ علي اختلاف أنواعها، و681 مشروعا في فيما يطلق عليه "مشروعات المناخ الأخضر"، وبحسب البيانات المعروضة فإن اجمالي تمويل أنشطة الصناديق ومشروعات المناخ الأخضر بلغت 42.8 مليار دولار خلال الفترة المشار إليها، بواقع 30.1 مليار لصناديق المشروعات المتنوعة، و12.6 مليار لمشروعات المناخ الأخضر.

لو راجعنا الأرقام المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي العالمي خلال الفترة نفسها — 2003 الي 2023 — سنجده يتجاوز 1042.7 تريليون دولار، ولو استخدمنا هذا الرقم كنقطة أساس، وطبقنا عليه سيناريو صندوق النقد الدولي الذي يقيس خسائر الاضرار البيئية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي حال استمرار الأوضاع والسياسات الحالية كما هي عليه، فإن الخسائر المتوقعة حتي عام 2030 ستبلغ ما يناهز 51.7 مليار دولار، علي أساس أن أضرار تغير المناخ ستؤثر بما قيمته 5% من الدخل القومي الإجمالي العالمي.

وعند حساب الخسائر وفق سيناريو صندوق النقد الدولي الذي يقيس خسائر الاضرار البيئية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي حال قيام كل حكومات العالم ودوله بتنفيذ التعهدات الواردة باتفاقية باريس للمناخ والبيئة، فإن الخسائر المتوقعة حتي عام 2030 ستبلغ ما يناهز 46.2 مليار دولار، علي أساس أن الأضرار البيئية ستؤثر بما قيمته 4% من الناتج القومي الإجمالي العالمي.

إذا ما قارنا بين حجم التمويل وحجم الخسائر، سنلاحظ علي الفور أن هناك فجوة ضخمة للغاية بين الطرفين لصالح حجم الخسائر، ففي السيناريو الأول الذي يفترض استمرار السياسات والاحوال كما هي عليه الآن، ستكون الخسائر أكبر من التمويل بما يناهز 51.8 تريليون دولار، وفي السيناريو الثاني الذي يفترض التزام الحكومات بتنفيذ تعهداتها باتفاقية باريس سيحدث تقليص طفيف في الفجوة، وتصبح الخسائر أكبر من التمويل بما يناهز 46.2 تريليون دولار.

يوضح الجدول أيضا أن الفجوة بين الخسائر والتمويل تتنوع وتختلف من منطقة لأخرى حول العالم، وتصل الي ذروتها في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، التي ستحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الفجوة، وستكون الفجوة بها في اشد حالاتها اتساعا في الحالتين مقارنة ببقية المناطق، حيث ستناهز نحو 18.17 تريليون دولار في السيناريو الأول و 137.6 تريليون دولار في السيناريو الثاني.

تأتي منطقة أوروبا وآسيا الوسطي، في المرتبة الثانية من حيث حجم الفجوة بين التمويل والخسائر، حيث يتوقع أن تبلغ الفجوة ما يناهز 8 تريليونات دولار في السيناريو الأول، و7 تريليونات في السيناريو الثاني.

وفي المرتبة الثالثة تأتي ثلاثة مناطق، تظهر بها ما يمكن ان نطلق عليه الفجوة المتوسطة، وهي مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا، ففي السيناريو الأول، ستبلغ 3.4 و4.6 و3.1 تريليون دولار علي التوالي، وفي السيناريو الثاني ستبلغ 2.8 و4.1 و3.1 تريليون دولار علي التوالي.

يبقي القول أن هناك بعض القيود والإجراءات الروتينية والإدارية التي تؤخر وربما تؤجل أو تعوق كلية، وضع التمويلات التي تمت الموافقة عليها للصناديق ومشروعات المناخ الأخضر موضع التنفيذ الفعلي، لأن الموافقة تعني تخصيص وايداع الأموال في حسابات الصناديق والمشروعات لدي الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة، ثم تبدأ بعد ذلك جولات تفاوض واتفاق حول المشروعات التي ستنفق فيها هذه الأموال علي نحو تفصيلي محدد، ثم جولات تخصيص وتوزيع الأموال علي الدول والحكومات، ثم دورات إجرائية داخل كل دولة لإسناد المشروعات لهيئات او جهات داخلية، وهو ما يؤثر حتما علي التشغيل الفعلي لهذه التمويلات، ومدى نجاعتها في مواجهة الاضرار البيئية علي الأرض، ما يعني أن الأمر يتطلب مزيد من التدقيق والتحليل ومراجعة تقارير متابعة التقدم في المشروعات، لتقديم قياس ادق للنتائج النهائية والواقعية لكل مشروع.

لأن المعرفة تسبق الرأي

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية
JOSOR CULTURAL DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING
دلة البركة Dallah Albaraka

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

www. josor.org
نشرة رقم 47 ـ ديسمبر 2023

نهـال زكـي

25 صندوقاً عالمياً لمكافحة أضرار تغيّر المناخ

بتمويل 30 مليار دولار مقابل 11.4 نفقات

اتجهت المؤسسات الدولية المانحة مؤخراً نحو دعم وتعزيز تمويل الدول وبخاصة النامية منها، بغية تمكينها من مكافحة التغير المناخي عبر صناديق مخصصة تُسخّر جهودها لدفع الدول إلى تقييم مخاطر التغير المناخي لديها ووضع ما يتناسب معها من تدابير لمواجهته، إذ تتطلب تلك المخاطر جهودًا مشتركة للتصدي لها، الأمر الذي أصبح معه تعزيز التمويل وتعزيز قدرات الدول في هذا الصدد جزء من المنظومة العالمية للحد من التغير المناخي.

رصدت بيانات (تمويل المناخ العالمي - climate fund update) ما مجموعه 25 صندوقاً عالمياً بحصيلة تمويلية إجمالية تجاوزت 30 مليار دولار، تعمل تلك الصناديق عن طريق توجيه التمويل إلى الدول النامية من خلال القروض والمنح والتمويل المشترك والتدابير الأخرى، ويغطي التمويل المقدم من الصناديق مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك مشروعات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، والبنية التحتية المناخية، والحفاظ على الغابات، والتشجير، والتكيف مع التغير المناخي، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز القدرات والتكنولوجيا النظيفة، وغيرها من المشروعات.

وبحسب ترتيب الصناديق من حيث حجم حصيلة تمويلاتها، نجد أن صندوق المناخ الأخضر (GCF-1) اعتلى ترتيب مجموع الصناديق الأخرى بحصيلة تمويلية قدرت بـ 6,523.6 مليون دولار، وهو صندوق تمويل دولي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لدعم مشاريع التكيف والتخفيف من تغير المناخ في الدول النامية، ولعل أهم انجازات هذا الصندوق أنه وافق على أكثر من 100 مشروع في أكثر من 100 دولة.

وفي المرتبة الثانية جاء صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF) الذي بلغت حصيلته التمويلية 5,752.8 مليون دولار، وتم إنشاء الصندوق في عام 2008 كجزء من البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لمكافحة التغير المناخي. ويهدف الصندوق إلى توفير التمويل والدعم التقني لتعزيز التكنولوجيا النظيفة في الدول النامية، وذلك من خلال تمويل مشاريع وبرامج تركز على تطوير ونشر التكنولوجيا النظيفة والمستدامة. يتركز الصندوق على عدة قطاعات رئيسية مثل الطاقة المتجددة، والنقل النظيف، والزراعة المستدامة، وإدارة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة في الصناعة.

وفي المرتبة الثالثة حل صندوق المناخ الأخضر GCF IRM (IRM) بحصيلة تمويلية بلغت 5,134.6 مليون دولار، وما يميز هذا الصندوق أنه أنشأ هيئة مستقلة بداخلة (IRM) لتلقي ومعالجة الشكاوى من الأشخاص أو المجتمعات المتضررة أو المهددة بالتأثر بالمشاريع المناخية التي يقوم بتمويلها.

وجاء مرفق البيئة العالمية (GEF7)، وصندوق أقل البلدان نمواً، والبرنامج التجريبي للمرونة المناخية (PPCR) في الترتيب الرابع والخامس والسادس على التوالي من حيث الحصيلة التمويلية والتي تجاوزت المليار دولا لكل صندوق منهم. في المقابل تذيل الترتيب 4 صناديق لم تتجاوز حصيلتهم التمويلية 100 مليون دولار وهم صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وصندوق غابات حوض الكونغو (CBFF)، والشراكة من أجل جاهزية السوق، ومبادرة صندوق الكربون الحيوي من أجل المناظر الطبيعية المستدامة للغابات (صندوق الكربون الحيوي ISFL).

أنفقت جميع الصناديق الـ25 المخصصه لتمويل مشروعات المناخ، ما مقداره 11.4 مليار دولار، وتشير البيانات ان هناك علاقة طردية بين الحصيلة التمويلية لكل صندوق ونفقاته، ويقصد بالنفقات أو المصروفات، الاتفاقيات التي تُبرم بين صناديق المناخ والدول أو المنظمات التي تتلقى تمويلًا من هذه الصناديق، وتتنوع النفقات أو المصروفات إلى **أولا:** منح وهي لا تتطلب سدادًا لقيمة التمويل. **ثانيا:** قروض وهي تتطلب سدادًا لأصل التمويل بالإضافة إلى فوائد يحدد قيمتها كل صندوق.

ثالثا: ضمانات القروض ويضمن الصندوق سداد القروض في حالة تخلف المقترض عن السداد.

رابعا وأخيرا: الاستثمارات وهو تمويل يتم تقديمه من الصندوق مقابل حصة ملكية في المشروع المناخي.

وبالنظر للتطور السنوي للحصيلة التمويلية لصناديق المناخ مقابل نفقاتها نجد أنها كانت متساوية لبعضها البعض في الـ5 سنوات الأولى من فترة الرصد أي من 2003 حتى 2008، حيث كانت تنفق الصناديق كامل حصيلتها التمويلية على مشروعات المناخ. بينما تدفقت التمويلات في الاعوام اللاحقة مقابل انخفاض في النفقات أو المصروفات، وربما يرجع ذلك لالتزام الدول المانحة وشعورها بالمسؤولية تجاه قضية المناخ لتعبر عن ذلك من خلال تمويل الصناديق العالمية المعنية بتلك القضية، في المقابل تحتاج هذه المشروعات إلى وقت لتنفيذها داخل الدول المتلقية. وشهد عام 2021 أكبر فجوة بين حصيلة تمويلات الصناديق والتي بلغت 3,771.1 دولار مقابل نفقات لم تتعد 262.2 مليون دلاور فقط كما هو موضح بالشكل رقم(2).

ومن حيث التوزيع الجغرافي للتمويل والانفاق على مشروعات صناديق التمويل المناخي بغرض التصدي للمشكلات والاضرار البيئية بحسب تصنيف البنك الدولي، نجد أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استحوذت على النصيب الأكبر من تمويل المشروعات المناخية بإجمالي 7,207.2 مليون دولار باعتبارها هي المنطقة الأكثر تضررا جراء التغير المناخي، ولحقتها في الترتيب منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإجمالي تمولات بلغ قيمته 6,329.4 مليون دولار، ثم جاءت في الترتيب الثالث منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بمجموع تمويلات سجل 4,845.3 مليون دولار، في المقابل استحوذت كل من منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أقل حجم تمويلات لمشاريع المناخ مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى.

تجدر الإشارة أخيرا إلى أنه على الرغم من الاعتراف المتزايد بأهمية مكافحة التغير المناخي، إلا أن التمويل المتاح لتنفيذ الإجراءات والمشاريع المتعلقة بالتغير المناخي ربما لا يفي بالحاجة الفعلية، ووجود نقص في التمويل يمكن أن يؤثر سلبًا على قدرة الدول على تنفيذ تدابير التكيف والاحتواء على التغير المناخي. الأمر الذي أضحى معه زيادة التمويلات المتاحة لمكافحة التغير المناخي أمرًا ضروريًا لتعزيز الجهود العالمية في هذا المجال، ما يتطلب ذلك التزامًا دوليًا قويًا لتوفير الموارد المالية اللازمة وتعزيز التعاون الدولي في تحقيق أهداف مكافحة التغير المناخي.

التطور السنوي لتمويل ومصروفات صناديق المناخ، بالمليون دولار في الفترة(2015-2022)، شكل رقم-2

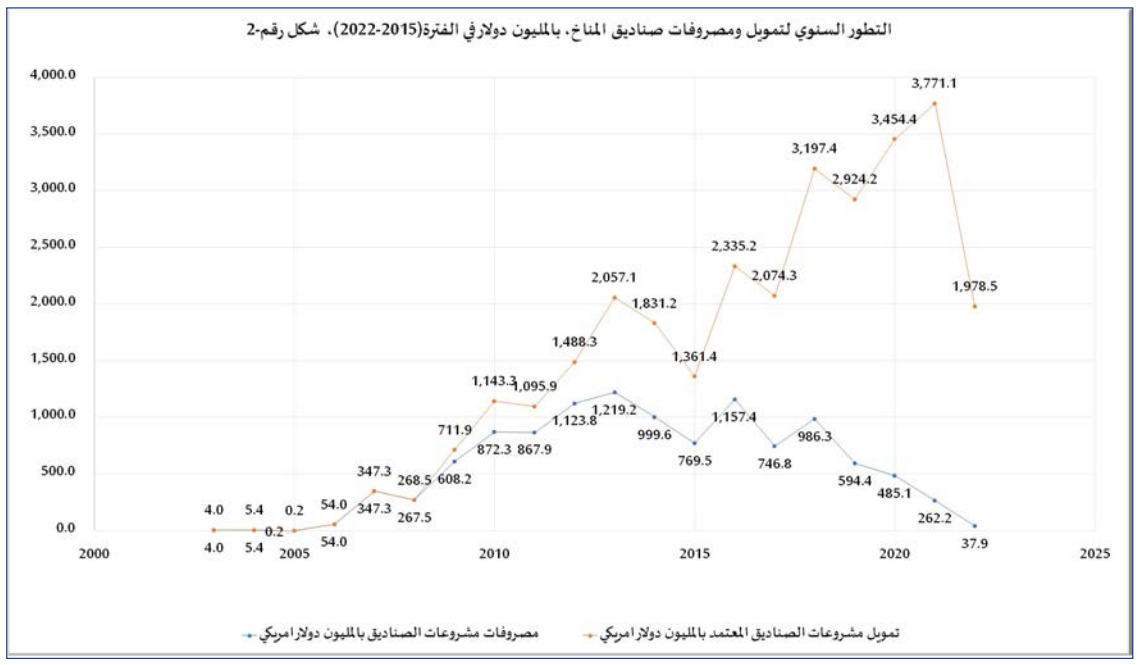

التوزيع الجغرافي للتمويل والانفاق علي مشروعات صناديق التصدي للمشكلات والاضرار البيئية (تصنيف البنك الدولي)

المنطقة	تمويل مشروعات الصناديق المعتمد بالمليون دولار امريكي	مصروفات مشروعات الصناديق بالمليون دولار امريكي
الإجمالي	30,305.5	11,468.1
أفريقيا جنوب الصحراء	7,207.2	2,698.7
أمريكا اللاتينية ومنطقة	6,329.4	2,670.7
شرق آسيا والمحيط الهادئ	4,845.3	1,928.6
غير مصنف	4,729.9	989.1
جنوب آسيا	3,304.7	1,307.9
أوروبا وآسيا الوسطى	2,090.9	767.1
الشرق الأوسط وشمال	1,629.6	1,053.7
غير متاح	168.5	52.2
آسيا الغربية	0.1	0.1

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية
JOSOR CULTURAL DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING
دلة البركة Dallah Albaraka

لأن المعرفة تسبق الرأي

www. josor.org
نشرة رقم 47 ـ ديسمبر 2023

تمويل مشروعات المناخ الأخضر: 8 مرات ارتفاع في 8 سنوات

و29% بأمريكا اللاتينية و43% للتكيف

محمود سلامه الشريف

شهد تمويل المشروعات التفصيلية للمناخ الأخضر قفزة كبيرة في الـ 8 سنوات الأخيرة ليتجاوز قيمتها 68 مليوناً و546 ألفاً دولار، في عام 2023، أي ما نسبته 13% من إجمالي التمويلات، مقابل 8 ملايين و252 ألفا و271 دولار، في عام 2015، أي ما نسبته 1.56% فقط من إجمالي التمويلات في فترة الرصد والتي بلغت أكثر من 530 مليون دولار بحسب بيانات البنك الدولي لتقفز تمويلات هذه المشروعات 8 مرات بين عامي 2015 و2023. كما هو موضح بالشكل رقم 1.

ويقصد بتعبير «المناخ الأخضر»، النظام المناخي الذي يتسم بالاستقرار والتوازن بين العوامل الطبيعية والنظم البيئية، حيث أن مناط «المناخ الأخضر» هو تحقيق التوازن بين انبعاثات الغازات الدفيئة واستيعابها، وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، ويهدف بدوره إلى تحقيق نمط تنمية يكون صديقًا للبيئة ويقلل من التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية على المناخ والبيئة.

تمويل المشروعات التفصيلية للمناخ الأخضر، يعني قيمة التمويل الموجه لمشروعات محددة تهدف إلى التخفيف المباشر من التأثيرات السلبية لتغيّر المناخ وتحقيق الاستدامة البيئية بشكل مباشر، ويشمل هذا التمويل المبالغ المالية المُخصصة لمشروعات محددة مثل الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والبنية التحتية الخضراء، والزراعة المستدامة، وغيرها من المبادرات المرتبطة بالمناخ. بينما يشير مصطلح «اجمالي تمويل أنشطة المناخ الأخضر» إلى الإجمالي المالي للتمويل الموجه للأنشطة والمبادرات المتعلقة بالتغير المناخي والاستدامة البيئية بشكل عام، ويشمل هذا التمويل، تمويل المشروعات التفصيلية للمناخ الأخضر، كذلك تمويل الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والمستثمرين الخاصين والمساهمات الطوعية.

وبالنظر للتطور السنوي لإجمالي تمويلات أنشطة المناخ الأخضر كافة، نجد أن أعلى معدل لها كان في عام 2015 حيث تجاوزت 3.8 مليار دولار، بينما بلغت أدناها في عام 2023 لتسجل 147 مليونا و310 آلاف دولار فقط، ولعل مرد ذلك أن عام 2015 هو العام الذي بدت فيه اتفاقية باريس للمناخ حيز التنفيذ من خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21) تحت إطار الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والتي تعهدت الدول الأطراف فيها بتعزيز التمويل المناخي للبلدان النامية، وتوفير موارد مالية بحجم 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2020، وتعزيز مساعدة التكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان النامية. غير أن التمويلات الإجمالية التي تحققت فعليا حتى عام 2023 بلغت 13 مليار دولار و155 مليون فقط.

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي لتمويل مشروعات المناخ الأخضر الإجمالية والتفصيلية طبقا لتقسيم البنك الدولي، نجد أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استحوذت على نصيب الأسد من التمويلات الإجمالية للمناخ الأخضر التي تشمل تمويلات المشروعات التفصيلية والمبادرات والبرامج الحكومية وغيرها والتي بلغت أكثر من 4 مليارات دولار، تلتها في الترتيب منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمجموع تمويلات 3.3 مليار دولار، وفي الترتيب الثالث عالميا حلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ باستحواذها على 1.7 مليار دولار من إجمالي التمويلات، وفي الترتيب الرابع عالميا جاءت منطقة جنوب آسيا باستحواذها على ما يقرب من 1.7 مليار دولار، وفي الترتيب الأخير حلت تواليا منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى بمجموع تمويلات بلغ 1.1 مليار، و820 مليون دولار.

أما فيما يتعلق بالمشروعات التفصيلية المحددة التي تخدم بشكل مباشر المناخ الأخضر نجد ان منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي الأكثر الاستفادة بالتمويلات المخصصة لهذا النوع من المشروعات بأجمالي 151 مليون دولار، وتلتها

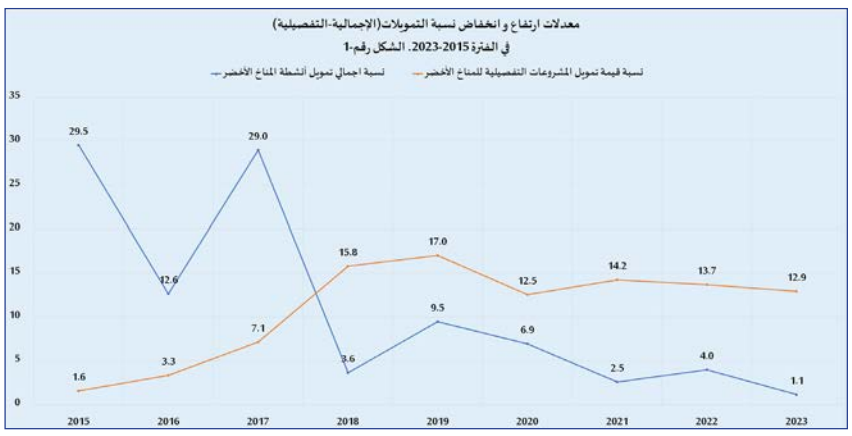

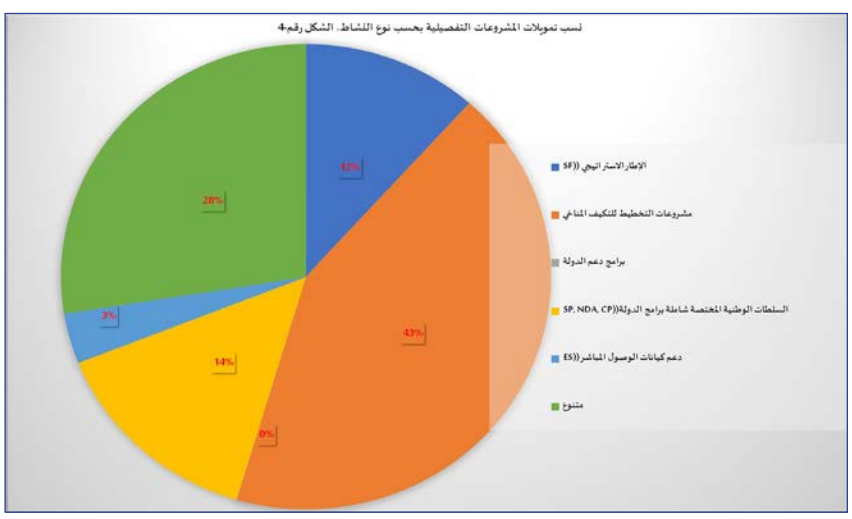

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمجموع 144 مليون دولار، ثم شرق آسيا والمحيط الهادئ باستحواها على ما يقرب من 91 مليون دولار، بينما لم تتجاوز المناطق الجغرافية الأخرى حاجز ال 50 مليون دولار كتمويلات لمشروعات نفصيلية للمناخ الأخضر. كما هو موضح في الشكل رقم 2.

ومن حيث نوع النشاط المؤثر في التغير المناخي فإن التمويلات توزعت على 6 فئات، كما هو موضح بالشكل رقم 4. وهم **أولا:** مشروعات الإطار الاستراتيجي (SF) واستحوذت على 12% من إجمالي التمويلات، وهو مصطلح يشير إلى تمويل الدول لدفعها نحو تبني نهج شامل ومنهجي للتعامل مع قضايا التغير المناخي على المستوى الوطني أو الإقليمي من حيث السياسات والتدابير والأهداف والآليات اللازمة للتعامل مع التحديات المتعلقة بالتغير المناخي.

ثانيا: مشروعات التخطيط للتكيف المناخي، واستحوذت هذه المشروعات على ما نسبته 43% من إجمالي التمويلات، وهي تستدف تقييم التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي وتحديد الاحتياجات والفرص المتعلقة بالتكيف، وتطوير خطط وإجراءات لتعزيز المرونة والمقاومة للتغير المناخي داخل الدولة.

ثالثا: تمويل السلطات الوطنية المختصة شاملة برامج الدولة(SP, NDA, CP)، والتي استحوذت على 14% من التمويلات، والذي يهدف نحو تعزيز سلطات وهيئات الدولة بغية تنفيذ مشروعات متعددة ومتنوعة للتكيف وتقليل الانبعاثات، بما في ذلك تحسين البنية التحتية المقاومة للتغير المناخي، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتطوير الطاقة المتجددة، وتعزيز التوعية والتعليم حول التغير المناخي.

رابعا: مشروعات دعم كيانات الوصول المباشر (ES) والتي استحوذت على 3% من إجمالي التمويلات، ويقصد بهذه الكيانات، الهيئات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية والإقليمية التي تعمل مباشرة على مواجهة التحديات المتعلقة بالتغير المناخي وتنفيذ إجراءات التكيف والحد من الانبعاثات. يهدف هذا التمويل إلى تعزيز قدرتهم على المشاركة والعمل الفعال في المبادرات والمشاريع المتعلقة بالتغير المناخي. وتتضمن أنشطة دعم كيانات الوصول المباشر تقديم التدريب والتوجيه الفني، وتسهيل الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا المتعلقة بالتغير المناخي، وتعزيز التواصل والشراكات بين الكيانات المعنية.

خامسا: برامج دعم الدولة، **وسادسا:** مشروعات أخرى متنوعه، واستحوذتا على ما نسبته 28% مجتمعين.

ختاما؛ تعزيز مشروعات المناخ الأخضر يقتضي حتما زيادة التمويلات من الدول المانحة، سواء من خلال تعهدات جديدة أو من خلال إعادة تخصيص بعض التمويل المخصص لأنشطة أخرى، او على الأقل تنفيذ ما تعهدت به مسبقا منذ عام 2015، إذ تشير البيانات ان التمويلات تنخفض سنويا على عكس ما يجب أن يكون.